د. محمد محمود الإمام
2001/3/28

تعقيب حول محور التنمية المستقلة

أدخر كلمات الشكر والتقدير وأحيلها إلى عتابٍ أن حوصرت في المساحة المتاحة لي للتعقيب على موضوع في غاية الأهمية، وعلى دراسات لها ذات القدر من الأهمية أشيرُ إليها وفق الترتيب الأبجدي: الدراسة الأولى للدكتور إسماعيل صبري عبد الله، والثانية للدكتور نصر محمد عارف، والثالثة للدكتور يوسف صايغ. وسوف أحاول في الفقرات التالية إبراز النقاط التي اتفق عليها الباحثون، وتلك التي أرى تركيز النقاش عليها من وجهة نظر المشروع الحضاري النهضوي.

وإذا كانت الدراسة الثالثة قد أشارت إلى وجود "خلط شائع" بين مصطلحي "النمو" و"التنمية"، وما ينطوي عليه الأول من منظور كمي ضيق، وما يتميز به الثاني من أبعاد موضوعية تتضمن سلسلة من تحولات في الأداء الاقتصادي، فإن التفرقة بين المصطلحين استقرت في الأدبيات، العربية والدولية، منذ وقت طويل. وباعتقادنا أن الخلط القائم هو بين الجانب الإجرائي، الذي يميز بين الحدث التلقائي والفعل العمدي، والجانب الموضوعي، الذي يميز بين التوقف عند البعد الوظيفي وبين التعرض للبعد الهيكلي. والأفضل أن نميز بين التنمية والتطوير[1]، وأن نتحدث عن فعل لازم يخص النمو أو التطور التلقائيين، وفعل متعدٍ، فتعني التنمية إحداث تغيرات عمدية تؤدي إلى تحقيق نمو، وهو الأمر الشائع في كثير من خطط التنمية الاقتصادية، أما التطوير فيضرب في أعماق المجتمع ويتصدى لعوامل التخلف الذاتية وللتحديات الخارجية، وهو المقصود أصلا في الحديث الدارج عن التنمية. وأقتدي بالدكتور صايغ بارتضاء مصطلح التنمية كما هو شائع في الأدبيات العربية. كما أنوه إلى إشارته إلى كتابات شمبيتر، حيث تعطي تفسيرا واضحا للتفرقة بين النمو والتطور، وإن لم بتعرض للتنمية والتطوير[2]. وأضيف أنه مع صحة القول بأن النمو هو مقصد الدول المتقدمة، بينما أن التنمية (أو بالأحرى التطوير) هو الأمر الذي يجب أن تعنى به الدول النامية، إلا أن ما يمر به العالم حاليا من ثورة تكنولوجية بأبعادها الاجتماعية يفرض على الدول المتقدمة هي الأخرى تطورا، كما يفرض عليها بذل جهود من أجل التنمية كجهد عمدي لإحداث نمو لا تكفي القوى التلقائية لتحقيقه، في ظل العوامل الحاكمة حاليا للتطور. أما الدول النامية فهي إذ تواجه هذا التطور إضافة إلى ميراث التخلف، فإن عليها أن تتبع التنمية المستقلة كطريق لمواجهة الأمرين معا وهو ما أطلقت عليه في معرض آخر "الطريق الرابع"[3].

والملاحظة الثانية هي أن الدراسات الثلاث تطرقت إلى التنمية بوجه عام، وفيها تتعدد الاتجاهات كما أوضحت الدراسة الثانية[4]، وأشيرَ إلى أن هذه التنمية يفضل أن تكون طيبة، حيث أن هناك من التنمية ما هو مشوه[5]. وبرزت في هذا الصدد مقولة التبعية وتطور مفهومها وما أثير حولها من تحفظات لسببين: الأول هو أن قصر أسباب التخلف على العامل الخارجي يقلل من شأن العامل الداخلي (أو جدلية الجواني والبراني بلغة الدراسة الثانية)، وهو ما قد يقود إلى إهمال عناصر ذات بال في تطوير شؤون الدول المتخلفة. والثاني هو أن طبيعة العامل الخارجي وآلياته قد تغيرت في عصر الكوكبة بما أحاله إلى ظاهرة استعمارية جديدة[6]. وأشير في

هذا الصدد إلى أن معظم الانتقادات التي توجه إلى مفهوم التنمية المستقلة ينصب على ما أوصى به دعاتها من انسلاخ، تام أو انتقائي وتفسيره بأنه يعني قطيعة مع الخارج واكتفاء ذاتيا أثبتت الدراسة الثالثة استحالته.

وأبادر بإبداء اتفاقي مع ما اتفق عليه الكتاب الثلاثة من أن المقصود بالتنمية المستقلة هو التنمية بالاعتماد على النفس، وأنها أجدر أن تكون باعتماد جماعي على النفس[7]. غير أن هذا يثير تساؤلا حول معنى الاعتماد على النفس وموجباته ومقوماته وعناصره. وهو في الوقت نفسه يعيدنا إلى التدقيق في مفهوم التنمية عامةً وأبعادها، ويستثير الحديث عما استجد في الأوضاع العالمية بجوانبها المختلفة يستدعي إعادة النظر في هذه الأمور. وسوف أتناول هذه النقاط بإيجاز. فبالنسبة إلى عناصر الاعتماد على النفس، أشير إلى ما أوردته الدراسة الثانية في هذا الشأن، وأقترح أن تتناول المناقشات مدى التغير الذي أحدثته التطورات العالمية في كل منها. وكأي عملية عمدية فإن عناصر التنمية تشمل القواعد الحاكمة لاتخاذ القرارات بشأنها، والأطر المؤسسية التي تربط بين الأطراف المشاركة في اتخاذ هذه القرارات، ومدخلات العملية وآلية تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات، وطبيعة هذه المخرجات وقواعد توزيعها، وهو ما يرتبط بالغايات التي ترجى من عملية التنمية. ويتسع مدى هذه العناصر أو يضيق وفق المجالات التي تشملها التنمية، وإن كان من الواضح أن المقصود هو ما يطلق عليه التنمية الشاملة، تأكيدا لعدم الاقتصار على التنمية الاقتصادية التي قد تنحصر في نهاية المطاف في استحداث نمو اقتصادي.

وتأتي في مقدمة العناصر المحددة للنموذج الأفضل للتنمية أهدافها وذلك من زاويتين: طبيعة هذه الأهداف، وكيفية تحديد الأهداف وتوجيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين إلى تحقيقها. وفي إطار الاعتقاد بأن منهج التنمية المنشودة يجب أن يكون أقدر على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، بدت أهمية استقلالية التنمية عما ساد من توجيه للاقتصاد الوطني نحو تحقيق احتياجات الدول الرأسمالية الاستعمارية من المواد الأولية، وما يستتبعه هذا من تصنيع خاصة وأن احتكار هذه الدول الأخيرة لإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية أساء إلى نسب التبادل التجاري في ظل تبادل غير متكافئ. غير أن حصر تلك الحاجات في طيبات اقتصادية، وربط توفيرها بعدالة في توزيع ناتج التنمية أعطى التنمية الاقتصادية الوزن الأكبر في الإنتاج، وأعطى البعد الاجتماعي مرتبة موازية في تحقيق عدالة التوزيع وإعادة التوزيع. وباعتقادي أن ما يشهده الوقت الحاضر من اهتمام بوضع الإنسان في قلب التنمية وحديث عن تنمية اجتماعية يظهر بقدر أكبر أن الحاجة الأساسية لبني الإنسان هي إذكاء تلك الملكة التي ميزهم بها الله عن باقي الخلق حين حملهم الأمانة. ومن ثم فإن المحتوى الأقرب إلى المقاربة الإنسانية للتنمية هي نوعية الحياة بمختلف جوانبها المادية والمعنوية. ويصبح أول شرط لاستقلال التنمية هو تحديد معالم هذه النوعية على نحو يتفق وإطلاق قوى الإبداع لدى أفراد المجتمع. وواضح أن محددات قواعد السلوك في مختلف جوانب الحياة تتحدد بالقاعدة الثقافية للمجتمع أي المنظومة التي تعبر عن كيفية تعامل الإنسان مع بيئته الإيكولوجية، وهو ما لحظته الدراسة الثالثة وأولته الدراسة الثانية موقعا بارزا جديرا بأن نسلط الضوء عليه. وعندئذ تصبح التنمية مشروعا نهضويا حضاريا بالمعنى الذي ذهب إليه أنور عبد الملك وآخرون[8]. وفي قول آخر فإن الثقافة تتجلى بمعنى استاتيكي يمثل تراكما تاريخيا، بينما الحضارة هي عملية ديناميكية تعني ارتقاء مستقبليا نابعا من الذات، وهو لب التنمية المستقلة.

وبحكم أن القاعدة تشمل مختلف جوانب الحياة وأن المؤدى يتناول هذه الجوانب كذلك، فإن آلية التحويل التي أشرنا إليها يجب أن تكون هي التنظيم المجتمعي social organization بمختلف أنساقه وليس البنيان الاقتصادي الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام في الماضي، والذي تسلط عليه الأضواء في الحاضر[9]. ويدخل ضمن هذا ما أشارت إليه الدراسة الثالثة من أهمية إحداث تحول هام في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي، أي في هيكلية ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية وفي القيم والتوجهات والتنظيم والتقانة. ونؤكد في هذا الصدد أن مثل هذا التحول جدير بأن يحدث عند الأخذ بأسباب التنمية عموما، ولكن ما يميزه في التنمية المستقلة هو ارتباطه بتمكين القوى الوطنية مجتمعة، وليس مجرد نخبة منها، من السيطرة على القرار التنموي، وهو ما يؤكد أهمية المشاركة الشعبية التي أكدت عليها الدراسة الأولى. ويعيدنا هذا إلى طبيعة المدخلات وبخاصة الحاكمة في اتخاذ القرار، وما يرتبط بهذا من اختيار محدد للنظام الاقتصادي الاجتماعي. فالنظرة الاقتصادية للتنمية تعطي الغلبة للقوى المسيطرة على رأس المال الذي تتضافر القوى العالمية حاليا على تأمين أوضاعه، محليا كان أم أجنبيا، وبخاصة الأخير تأمينا لمصالح عابرات القوميات التي أوضحت الدراسات الثلاث دورها المحوري في صنع القرار. وإذا كانت الرأسمالية الصناعية قد أعلت من شأن رأس المال المادي، وربطت التقدم الاقتصادي بالتراكم الذي يمثل جمعا لإضافات سابقة وبمدى انصياع للآلة من خلال التدريب للغالبية البشرية التي تضمها القوى العاملة بما يوقعها في موقع المنفذ لا الصانع للقرار، حتى من خلال الإسهام بالتصرف في دخل تحكمه قوى السوق إن سادت، أو قواعد التوزيع إن تمركزت، فإن الرأسمالية التكنولوجية أو ما أسميه التكنولية technolism تضع القرار الأساسي بيد مالك رأس المال المعرفي، أو باختصار المعرفة. وهنا أختلف مع ما جاء بالدراسة الأولى من اعتراض على الفصل بين نوعي رأس المال بدعوى أن كلا منهما يتجسد في نوع من الأصول. فرأس المال المادي يتجسد في منتجات تتداول في أسواق سلعية، وتخضع لعدد من القوانين التي اختلفت آراء الكتاب بشأنها في تناولهم لموضوع رأس المال. وهي تتراكم تاريخيا نتيجة عملية ادخارية، ثم تنتقل من يد لأخرى نتيجة عملية ادخارية أخرى تتبادل فيها أصول مادية بأصول مالية. وهي تترجم إلى أصول ورقية تتسع أسواقها وتتنافس مع ما أشارت إليه نفس الدراسة من تداول لأصول مالية مقابل بعضها البعض. أما الأصول المعرفية فتختلف من حيث أن المهم فيها هو الإضافة نتيجة البحث والإبداع، ولا ترتبط بعملية ادخارية محددة، بل هي عادة تأتي نتيجة نوع خاص من الإنفاق ينطوي على حرمان من كل من الاستهلاك النهائي الجاري والاستثمار الإنتاجي المباشر, وهي لا تمثل عائدا مؤكدا لهذا الإنفاق، خاصة وأن جانبا هاما منها يرتبط بالمناخ التنموي السائد، وهو ما يرتبط عندنا بطبيعة التنظيم المجتمعي الملائم للتنمية المستقلة، دون غيرها من صنوف التنمية. فضلا عن أنها لا تنتقل نهائيا بالتداول، إذ أنها تباع أكثر من مرة، ويحرص مالكها على الاحتماء بأطر قانونية تتيح له إبقاء الحق في استخدامها والسيطرة على مصيرها، وهو ما ترعاه المؤسسات الاقتصادية الدولية. وبحكم أن المعرفة أصل مستقبلي، فإنه أوثق ارتباطا بالتنمية، كما أن نشأته تكون وليدة إبداع بشري لا يتم إلا إذا حقق البشر نوعية طيبة من الحياة. وهكذا إذا كان النمو يجري وفق تعبير شمبيتر في تدفق دائري يخضع الإنسان لدورة الإنتاج وإعادة الإنتاج، فإن التنمية المستقلة تتميز عن غيرها من أنواع التنمية بأنها تدفق دائري من نوع آخر تناظر فيه نوعية الحياة بأبعادها المادية والمعنوية المنتجات في التدفق الدائري الجاري، لتمكن الإنسان من عطاء يدفع بتنظيمه المجتمعي إلى مستويات أعلى من القدرة على خلق نوعية أفضل للحياة.

وعلينا أن نناقش بقدر من الحرص طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يناسب هذا التدفق.، وهنا نجد أنه بينما أشارت الدراسة الأولى إلى اختيار الاشتراكية طريقا، نجد الثالثة حبذت ما يسود حاليا من دعاوى رأسمالية، وإن قيدت ذلك بعدد من التحفظات للتعامل مع ما سمي بالآثار الجانبية. وإذا كنت أميل إلى الاختيار الأول، فإنني كنت أود أن تتسع الدراسة الأولى لبيان المفاهيم الأساسية لهذا النظام ومقومات إنجاحه في البيئة الدولية الحالية. وإذا كانت دعاوى الرأسمالية تستند إلى ما يسمى كفاءة اقتصادية في تخصيص الموارد يمكن أن تتلوها عدالة اجتماعية تخفف ما يترتب عليها من قصور تعاني منه فئات بعيدة عن مراكز اتخاذ القرارات. وتقتضي النظرة المجتمعية للتنمية أن نتحدث عن كفاءة مجتمعية مركبة تشمل الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية والكفاءة الإدارية والكفاءة السياسية، بعيدا عن الربط المظهري بين دعاوى ليبرالية الاقتصاد وديموقراطية السياسة. بشار في هذا الصدد إلى أن التمثيل في الدراسة الثالثة للتغيرات الراهنة بتجربة أربع دول عربية استجابت لدعاوى إعادة الهيكلة، يترك تساؤلات عدة عن العوامل المؤثرة في باقي الدول العربية.

وأختتم هذا التعقيب الموجز بالإشارة إلى البعد القومي للتنمية المستقلة بالاعتماد الجماعي على النفس، فأؤكد أنها تتطلب سيطرة عربية على العناصر الحاكمة للتدفقين الدائريين، وهما رأس المال المادي في التدفق الدائري الجاري، ورأس المال المعرفي في التدفق الدائري التنموي. ويجري هذا في إطار منظور منفتح على العالم يعزز موقع الوطن العربي سياسيا واقتصاديا وثقافيا. ورغم صحة ما ذكرته الدراسة الثالثة في قسمها الأخير من كون فلسفة التنمية المستقلة أكثر الاشتراطات صعوبة وأنها تقتضي تكاملا عربيا، إلا أننا يجب أن نعيد النظر في منهج التكامل من كونه اقتصاديا يعتمد التجارة كمدخل إلى جعله تكاملا مجتمعيا يتفق مع المفهوم المجتمعي للتنمية المستقلة. ويقتضي الأمر أن يسود قدر من التماسك الاجتماعي القومي الذي يسمح باتفاق على الأهداف التنموية وعلى التعاون في العمل على تحقيقها. وهناك حاجة إلى تجاوز عملية التكامل الاقتصادي العربي الحدود الاقتصادية الضيقة لمنطقة التجارة الحرة، ليتحول إلى أداة تنمية مستقلة، وهو ما يقتضي إنشاء منطقة مواطنة عربية تحقق اعتبارات التماسك الاجتماعي، وكذلك منطقة استثمارية تتعامل بكفاءة مع رأس المال عربيا كان أم أجنبيا، فضلا عن منطقة تكنولوجية تعزز قدرة الوطن العربي على التعامل في المعرفة من جانبي الأخذ والعطاء دون اقتصار على تلقٍ يخضعه لآليات التبعية الجديدة.

الهوامش

(1) أنظر مثلا، صص 315–319 من، محمد محمود الإمام: مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 1993. أنظر أيضا صص 131–136 من، محمد محمود الإمام: "مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التنمية العربية المتكاملة والشاملة والمستقلة". صص 128–155، شؤون عربية. العدد 102، يونيو/حزيران 2000.

(2) وقد أيدني د, صايغ في هذا التمييز في ص 274 من تعقيبه على دراستنا: "التنمية العربية في عالم متغير". صص 314–371 من، سعد حافظ محمود (محرر): الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين. أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 14–15 نوفمبر 1998 مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة.

(3) أنظر، محمد محمود الإمام: "الطريق الرابع، نحو تنمية تكاملية مستقلة". (قيد النشر، مركز دراسات الوحدة العربية). في هذا السياق شهدت التسعينات محاولات لتفادي سلبيات التحول الرأسمالي الطاغي من خلال الدعوة في الدول الرأسمالية الكبرى إلى ما يسمى الطريق الثالث. كذلك ساد الاهتمام فيها بما يسمى الاقتصاد الجديد new economy، خاصة في الولايات المتحدة.

(4) أنظر في هذا مثلا، إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر 2020. دار الشروق، 2000.

(5) بل لقد ذهب د. إسماعيل صبري عبد الله إلى أن التخلف تنمية خبيثة. أنظر ص 30 من دراسته: "التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل". صص 25–56 من، نادر فرجاني (محرر): التنمية المستقلة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية (ندوة)، بيروت، كانون الثاني/يناير 1987.

(6) محمد محمود الإمام: "الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي". صص110–71 من، عبد الباسط عبد المعطي (محرر): العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي. مكتبة مدبولي، 1999. أنظر أيضا، إبراهيم سعد الدين عبد الله: "النظام الدولي وآليات التبعية؛ آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات". صص 93–130 من التنمية المستقلة في الوطن العربي، مرجع سابق.

(7) وهو ما انتهيت إليه من استعراض مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك. أنظر ص 514 من، العمل الاقتصادي العربي المشترك، أبعاده وتطوره. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001.

(8) أنظر، أنور عبد الملك: "تنمية أم نهضة حضارية؟"، صفحات 6–11 من المستقبل العربي، العدد 3 أيلول/سبتمبر 1978. أنظر أيضا، على خليفة الكواري: "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، صفحات 4–27 من المستقبل العربي، العدد 49 آذار/ مارس 1983.

(9) لمزيد من التفصيل أنظر دراستنا عن، "الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية"، صص 91–151 من، التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية. الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 2، 1995. أنظر أيضا في طبيعة العلاقة بين الأنساق الحياتية وموقع القاعدة الثقافية منها، صص 140–145 من، "مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التنمية العربية المتكاملة والشاملة والمستقلة". مرجع سابق.